قوله واما الشكل الثالث فشرطه
فعلية الصغرى اقول شرط الشكل
الثالث بحسب الجملة ان تكون الصغرى
فعلية الصغرى لانها لو كانت ممكنة لم يلزم
تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر لان
الحكم في الكبرى على ما هو واسط بالفعل والاوسط
ليس باصغر بالفعل بل بالامكان فجاز
ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط
فلم يندرج الاصغر تحته فلم يلزم من
الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم به على الاصغر
كما اذا فرضنا ان زيدا راكب الفرس ولم
يركب الحمار وعمرا راكب الحمار دون الفرس
نصدق قولنا كل ما هو مركوب زيد مركوب
عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس
بالضرورة فلما لم يصدق مركوب عمرو
بالفعل على مركوب زيد لم يندرج الاصغر
تحته حتى يتعدى الحكم منه اليه وباعتبار
هذا الشرط سقط من الاختلاطات
الممكنة الانعقاد ستة وعشرون اختلاطا

و

وبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة
واربعين والكبرى فيها اما ان تكون احدي
الموجبات الاربع او لا تكون فان لم
يكن بل احدي التسع كانت جهة النتيجة
جهة الكبري لعينها وان لم كانت احدي
الاربع فالنتيجة تعكس الصغري محدودا عنها
اللادوام وان كان العكس مقيدا به
ومسموما اليه لادوام الكبري اذا كانت
احدي الخاصتين اما ان النتيجة كالكبري
او كعكس الصغري فبالطرق المذكورة من
العكس والخلف والافتراض على ما سبق بيانها
واما حد لادوام عكس الصغري فلان
عكس الصغري موجبة فيكون لادوامه
سالبة ولا دخل لها في صغري هذا الشكل
واما صم لادوام الكبري فلانه ينتج مع
الصغري لادوام النتيجة وتفصيل
نتايج احتلاطات القسم الثاني في
هذا الجدول

Copyright © King Saud University